

هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00153 ROME Tel: 39 06 57051 www.codexalimentarius.net Email: codex@fao.org Facsimile: 39 06 5705 4593

البند 11(ب) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الحادية والثلاثون

المركز الدولي للمؤتمرات، جنيف، سويسرا، 30 يونيو/حزيران-4 يوليو/تموز 2008

استعراض هيكل لجان الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي
وأفرقة المهام

تعليقات البلدان المضيفة

(أستراليا، كندا، ماليزيا، نيوزيلندا، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية)

تتضمن هذه الوثيقة تعليقات البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية المنبثقة عن هيئة الدستور الغذائي، والمنشأة بموجب المادة 11-1(ب) على الجزء الثاني بالوثيقة ALINORM 08/31/9C بشأن النظر في دمج اللجان القائمة أو حلها.

أستراليا

استعراض هيكل لجان الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام - النظر في دمج اللجان القائمة أو حلها

ترحب أستراليا بفرصة تقديم التعليقات في ما يتصل بالخيارات التي يمكن أخذها في الاعتبار في دمج أو حل الأجهزة الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. فلدى النظر في الاقتراحات المبينة في وثيقة أمانة هيئة الدستور

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماع هيئة الدستور الغذائي متاحة على شبكة الإنترنت على العنوان www.codexalimentarius.net

الغذائي، نلاحظ أن كثيراً من اللجان مؤجلة لأجل غير مسمى وقد يكون من الأفضل أن تبقى هذه اللجان كذلك، أو أن تُلغى. ومتى عُرضت اقتراحات بأعمال جديدة، عندئذ يمكن النظر في إسنادها لجهاز فرعي جديد مثل فريق مهام مخصص محدد المدة أو لإحدى اللجان القائمة. كذلك فإن التوسع في استخدام أفرقة المهام محددة المدة يمكن أن يتيح مزيداً من الفرص للبلدان النامية لاستضافة هذه الأعمال وإيجاد شيء من اليقين في ما يتعلق بالانتهاء من العمل.

وفي تعليقاتنا الكتابية السابقة، طالبت أستراليا بقوة بإجراء دراسة تفصيلية عن جميع برامج عمل لجان هيئة الدستور الغذائي لتحديد التداخل والترابط الأفقي والرأسي بينها، وتحديد الاعتبارات النوعية (أي المعلمات النوعية) التي يمكن تغطيتها في الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف أو في الترتيبات التجارية؛ أو التي تغطيها حالياً، أو من الأفضل أن تغطيها المعايير الصناعية. ويعد ذلك مهماً بصفة خاصة في ما يتعلق بالأعمال الجارية حالياً في لجان السلع والأعضاء مطالبون بشكل متزايد بتحويل الموارد المخصصة لعمل اللجان التي لا صلة لها بصحة الإنسان أو سلامة الأغذية ولكنها تمثل معلمات نوعية وصفية لا تعد ممثلة للممارسات الصناعية على المستوى العالمي. وينبغي للهيئة أن تنظر بعناية في الآثار المترتبة على تأييد الاقتراحات الواردة بهذه الوثيقة.

ولدى النظر في تأييد أو عدم تأييد خيارات معينة، نود تقديم بعض الملاحظات العامة المبينة في ما يلي:

- ليس من الواضح بدرجة كافية، في ضوء الخيارات المعروضة، ما إذا كانت جميع وظائف اللجان الحالية سوف تُسند إلى اللجان المدمجة.
- ما هو الإطار الزمني المتصور لإجراء الدمج، في حالة وجود مثل هذا الإطار؟
- كيف يمكن العثور على بلدان مضيئة جديدة للجان الجديدة المقترحة؟
- هناك احتمال قوي لأن يؤدي دمج اللجان إلى زيادة أعباء العمل على اللجان الجديدة. وقد يؤدي هذا بدوره إلى أثر سلبي على الأطر الزمنية التي وُضعت بالفعل (كما تبين من علمية الاستعراض النقدية).
- هناك احتمال قوي لظهور حاجة إلى خبرات في مجالات التخصص العديدة التي تشملها اللجنة بعد زيادة حجمها، ومن المرجح أن يتطلب ذلك زيادة حجم الوفود أو وجود ثغرات في الخبرات المتاحة للوفود. وقد يكون لذلك تأثير على قدرة اللجنة على القيام بوظيفتها وتحقيق أهدافها بشكل فعال.

وفي ما يلي تعليقاتنا النوعية على الخيارات المقترحة.

(أ) دمج لجان الدستور الغذائي المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية، والسكر، والبروتينات النباتية، وإنشاء لجنة مختصة بالحبوب، والبقول والحبوب البقولية وبعض الأغذية الأخرى المستخلصة من النباتات.

نظراً لأن هذه اللجان ليست لها برامج عمل في الوقت الحاضر، قد يبدو من الحكمة النظر في مقترحات عمل جديدة متى عُرضت هذه المقترحات، وفي أفضل كيفية للتعامل معها، أي إلكترونياً بواسطة اللجنة التي هي ليست في حالة انعقاد أو بواسطة فريق مهام مخصص محدود المدة. ولذلك، لا تؤيد أستراليا اقتراح إنشاء لجنة جديدة مختصة بالحبوب، والبقول والحبوب البقولية وبعض الأغذية الأخرى المستخلصة من النباتات.

(ب) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكر ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولا، وإنشاء لجنة مختصة بالسكر، والعسل، ومنتجات الكاكاو والشوكولا.

نظراً لأن هذه اللجان ليست لها برامج عمل في الوقت الحاضر، قد يبدو من الحكمة النظر في مقترحات عمل جديدة متى عُرضت هذه المقترحات، وفي أفضل كيفية للتعامل معها، أي إلكترونياً بواسطة اللجنة التي هي ليست في حالة انعقاد أو بواسطة فريق مهام مخصص محدود المدة. ولذلك، لا تؤيد أستراليا اقتراح إنشاء لجنة جديدة مختصة بالسكر، والعسل، ومنتجات الكاكاو والشوكولا. ونرى أن إنشاء لجنة تتعامل مع مثل هذا المجال الواسع من الموضوعات دون وجود حاجة حقيقية محددة لها أمر سابق لأوانه. ونحن نلاحظ أن العمل الحالي المتصل بطرق تحليل السكر المجروش قد توقف إلى أن تتوفر معلومات أخرى يمكن أن تنظر فيها لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة، وليست لدينا أي معلومات عن وجود حاجة إلى بدء العمل في أي من المجالات الأخرى في هذا الوقت.

(ج) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع بعض أو كل اللجان المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، وإنشاء لجنة مختصة بالأغذية المجهزة المستخلصة من النباتات.

راجع التعليقات المبينة بالفقرتين (أ) و (ب) أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً لعبء العمل الثقيل الملقى على هذه اللجنة الذي نلاحظ أنه استدعى اجتماع العديد من أفرقة المهام قبيل انعقاد الدورة الأخيرة، لا نعتقد أن دمج هذه اللجنة مع لجان أخرى يمكن أن يؤدي إلى أي مكاسب مترتبة على زيادة الكفاءة في هذا الوقت. وكما سبق القول في الإجابات السابقة في عملية الاستعراض، نرى ضرورة إجراء دراسة تفصيلية على خطط عمل اللجان السلعية لتحديد مجالات الأولوية للعمل قبل اتخاذ قرار بشأن عمليات الدمج.

(د) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بصحة اللحوم ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، وإنشاء لجنة مختصة بجميع المسائل المتصلة بالنظافة والصحة.

يمكن لأستراليا أن تؤيد هذا الخيار نظراً للأعمال المشتركة التي تقوم بها اللجنتان (أي أن كليهما تركزان على قضايا النظافة الصحية) كما أن بعض القضايا التي لم ينته النظر فيها في ما يتصل بالمقاييس والمصطلحات التي وُضعت في اللجنة المعنية بصحة اللحوم جاري مناقشتها وحقتت تقدماً في اللجنة المعنية بنظافة الأغذية.

(هـ) دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات (المنحل)، وإنشاء لجنة مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية.

لا تؤيد أستراليا هذا الخيار. فعلى الرغم من أننا نسلم بأن اللجنة المدمجة تنسجم مع فريق المهام التابع للمنظمة العالمية لصحة الحيوان بما في ذلك من منافع بالنسبة لمنهج سلسلة التعامل مع جميع المسائل المتصلة بسلامة الأغذية والإنتاج الحيواني، يوجد احتمال قوي لحدوث ازدواجية في العمل الذي تقوم به اللجنتان. كذلك يمكن أن

تنشأ قضايا متصلة بإدارة أعباء العمل يمكن أن يكون لها تأثير على توزيع الموارد في أمانة اللجنة والبلدان الأعضاء التي تهتم كثيراً بسلامة الأغذية والإنتاج الحيواني.

(و) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل).

ما زالت أستراليا ترى أن اقتراحات العمل الجديدة في مجالات السلع (بما في ذلك عصائر الفواكه والخضر) يمكن أن تكون أكثر فعالية لو أنها عولجت عن طريق أفرقة مهام مخصصة محدودة المدة، كلما نشأت الحاجة إلى ذلك. ونرى أن إنشاء لجنة تتعامل مع مثل هذا المجال الواسع من الموضوعات دون وجود حاجة حقيقية محددة لها أمر سابق لأوانه. وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً لعبء العمل الثقيل الملقى على هذه اللجنة، لا نعتقد أن دمج هذه اللجنة مع لجان أخرى يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة في هذا الوقت.

(ز) نقل اختصاصات التعامل مع الفواكه "المجففة طبيعياً" (مثل الجوزيات) من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة، إلى اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة، مع بقاء الأعمال المتصلة بالفواكه والخضر "المجففة" (مثل التمور) من اختصاص لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة.

تنطبق تعليقات أستراليا تحت الفقرات (ب)، و(ج) و(د) هنا أيضاً.

كندا

يجب أن يؤدي دمج اللجان في آخر الأمر إلى تحسين الاستفادة من موارد الأمانة والبلدان المضيفة، وكذلك تحسين كفاءة وفعالية عملية وضع المواصفات الغذائية. فعلى الرغم من أن دمج لجننتين أو أكثر يمكن أن يحقق بعض المنافع، بما في ذلك تقليل عدد الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، يمكن أن تكون الأعباء الإدارية المترتبة على الدمج مرهقة، مما يقلل من الكفاءة. ولذلك، فلدى النظر في عمليات الدمج الممكنة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أداء اللجنة الجديدة لوظيفتها وعبء الأعمال التي ستكلف بها، بالإضافة إلى التشابه في المجالات الموضوعية بين اللجان القائمة.

ويوضح الجدول 2 بورقة المعلومات الخلفية أعباء العمل الحالية لمختلف اللجان وأفرقة المهام المعنية بأعمال السلع. ونقترح توسيع نطاق هذا الجدول ليشمل الأعمال الجديدة المقترحة أو التي تنظر فيها مختلف اللجان وأفرقة المهام. وعلى الرغم من أن هذا العمل الجديد لا بد أن توافق عليه الهيئة، فإن هذه البيانات لا تدل فقط على أعباء العمل الحالية بل ستوضح أيضاً أعباء العمل الممكنة في المستقبل.

وينبغي أيضاً ملاحظة أن البلد المضيف قد استطاع بمرور الوقت تكوين "ذاكرة مؤسسية"، ومن المحتمل ضياع هذه المعارف والخبرات في حالة دمج اللجان، مما قد يؤثر سلباً على تقدم أعمال الهيئة.

وهناك عدد من اللجان السلعية المبينة في الجزء الثاني من الوثيقة ALINORM 08/31/9C اجتماعاتها مؤجلة إلى أجل غير مسمى. وعلى الرغم من أن دمج اللجان المؤجلة لن يعوق أعمال هذه اللجان، فإنه قد يؤدي على أعمال

إضافية بالنسبة لأمانة هيئة الدستور الغذائي (مثل صياغة اختصاصات اللجان المدمجة، وتحديد البلدان المضيفة، ومراجعة اللائحة الداخلية) دون أن يترتب على ذلك أي تحسين في كفاءة وفعالية عملية وضع المواصفات الغذائية.

ومع مراعاة ما سبق، نورد في ما يلي تعليقاتنا على الاقتراحات المحددة:

(أ) دمج لجان الدستور الغذائي المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية، والسكر، والبروتينات النباتية، وإنشاء لجنة مختصة بالحبوب، والبقول والحبوب البقولية وبعض الأغذية الأخرى المستخلصة من النباتات.

(ب) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكر ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولا، وإنشاء لجنة مختصة بالسكر، والعسل، ومنتجات الكاكاو والشوكولا.

اللجان السلعية المشار إليها تحت الفقرات (أ) و (ب) اجتماعاتها مؤجلة في الوقت الحاضر إلى أجل غير مسمى ولم يتم تحديد أي اقتراحات عمل جديدة لها. ولذلك، ترى كندا أنه ليست هناك فائدة حقيقية في الوقت الحاضر من إنشاء لجنة جديدة كبيرة تؤجل اجتماعاتها هي الأخرى إلى أجل غير مسمى.

(ج) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع بعض أو كل اللجان المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، وإنشاء لجنة مختصة بالأغذية المجهزة المستخلصة من النباتات.

لا تؤيد كندا هذا الاقتراح، نظراً للوضع الحالي للجان المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه. وفي حالة تحديد أعمال جديدة للجنة أو أكثر من اللجان المؤجلة، ستكون طبيعة الأعمال المقترحة (من حيث نطاقها ومدتها) من العوامل التي ستؤثر في تحديد ما إذا كانت ستقوم بها فرقة مهام، أو اللجنة أو اللجان المدمجة مع اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة أو لجنة نشطة أخرى. ومن الأمور الأخرى التي ينبغي النظر فيها عبء العمل الثقيل جداً المسند إلى اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة وأن دمج هذه اللجنة مع لجان أخرى قد يُضعف كفاءة وفعالية عملية وضع المواصفات الغذائية.

(د) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بصحة اللحوم ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، وإنشاء لجنة مختصة بجميع المسائل المتصلة بالنظافة والصحة.

على الرغم من وجود أوجه شبه بين بعض الموضوعات التي تتناولها اللجنتان، تقوم اللجنة المعنية بصحة اللحوم ببعض الأعمال المتصلة بقضايا لا تندرج ضمن "الخبرات التقليدية" للجنة المعنية بنظافة الأغذية، مثل التفتيش على الحيوانات قبل وبعد ذبحها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعباء العمل الملقاة على اللجنة المعنية بنظافة الأغذية شديدة الثقل. وينبغي لذلك النظر بعناية في تلك القضايا لدى دراسة المنافع التي يمكن أن تترتب على دمج اللجنتين.

(هـ) دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات (المنحل)، وإنشاء لجنة مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية.

نقترح دراسة القضايا التالية المتصلة باقتراح دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات بعناية. فالخبرات المتصلة بوضع مدونات الممارسات (اللجنة المعنية بصحة اللحوم وتغذية الحيوانات) قد تكون مختلفة تماماً عن ما يلزم لتنفيذ الأعمال التي تغلب على اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، أي التوصية بالمستويات القصوى لمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وطرق أخذ العينات والتحليل من أجل تحديد هذه المخلفات في الأغذية. وقد يكون من المتصور أن الأعمال السابقة للذبح التي تقوم بها اللجنة المعنية بصحة اللحوم يمكن أن تقوم بها لجنة مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية، إلى جانب الأعمال الجديدة المتصلة بتغذية الحيوانات. وإذا كانت الأعمال الخاصة بتغذية الحيوانات مرتبطة بقضايا أخرى قبل الذبح، قد يكون من المناسب مواصلة القيام بها بواسطة لجنة وليس بواسطة فريق مهام. ومع ذلك، فإن ذلك من شأنه أن يثير قضية كيف وأين يتم التعامل مع الأعمال الجديدة التي تجري قبل الذبح بواسطة اللجنة المعنية بصحة اللحوم.

(و) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل).

ليس من الواضح ما إذا كان دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل) سوف يؤدي إلى تحسين استخدام الموارد أو تحسين كفاءة وفعالية عملية وضع المواصفات الغذائية. وفي حالة اقتراح أعمال جديدة مستمرة و/أو مصاحبة لأعمال أخرى تقوم بها اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة، قد يكون من المناسب دمج فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر مع اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة، مع مراعاة أعباء العمل الحالية الثقيلة التي تقوم بها اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة. ومع ذلك، فإذا كانت الأعمال الجديدة في مجال عصائر الفواكه والخضر تمثل نشاطاً نوعياً "في وقت محدد"، سيكون من الأفضل إنجازها عن طريق إنشاء فريق مهام جديد.

(ز) نقل اختصاصات التعامل مع الفواكه "المجففة طبيعياً" (مثل الجوزيات) من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة، إلى اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة، مع بقاء الأعمال المتصلة بالفواكه والخضر "المجففة" (مثل التمور) من اختصاص لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة.

ليس من الواضح ما إذا كان تحقيق الانسجام في اختصاصات اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة سوف يؤدي إلى تحسين استخدام الموارد أو تحسين كفاءة وفعالية عملية وضع المواصفات الغذائية. وينبغي النظر في القضايا المتصلة بالفواكه المجففة طبيعياً والخبرات اللازمة للتعامل مع هذه القضايا لتحديد ما إذا كانت تلك الخبرات متوافرة في اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة أكثر مما هي في اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة. وإذا كان الأمر كذلك، قد يكون من المفيد النظر في التوفيق بين اختصاصات اللجنتين في هذا الوقت لأنه سيؤدي إلى أقل درجة من الإرباك للجننتين، لاسيما أنه لا توجد في الوقت الحاضر أي اقتراحات عمل جديدة بالنسبة للفواكه "المجففة طبيعياً".

ماليزيا

توافق ماليزيا على مبدأ أن تواصل الهيئة استعراض اختصاصات الأجهزة الفرعية وكذلك أعباء عملها. ومع ذلك، ينبغي التعامل بحذر مع الاقتراحات الخاصة بالدمج أو الحل على أساس كل حالة على حدة مع مراعاة أن اللجنة التي تكون اختصاصاتها شديدة الاتساع يمكن أن يكون من الصعب تسيير أعمالها، كما أنها قد تفقد القدرة على التركيز وبالتالي تضعف فعاليتها.

ويكون الإطار الزمني العام اللازم لاستكمال عمليات التعديل والمراجعة أقصر عندما تكون هناك لجنة قائمة تغطي اختصاصاتها الأعمال المقترحة مقارنة بإنشاء فريق مهام جديد يستغرق إنشاؤه 18 شهراً استناداً إلى الخبرة السابقة كما ذكرت أمانة الهيئة. ويمكن إدارة العمل في هذه اللجان بتحديد أولويات أعباء العمل بما يتفق مع قرار الدورة الخامسة والعشرين (الاستثنائية) لهيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أي أن الأولوية الأولى في وضع المواصفات الغذائية هي حماية صحة المستهلك وسلامة الأغذية. وترى ماليزيا أن عوامل النوعية الأساسية الوحيدة التي تنظمها الحكومات ينبغي التعامل معها في المواصفات التي تضعها الهيئة، بينما تُترك النوعية التجارية للشركاء التجاريين.

وبالتالي، تعتقد ماليزيا أنه في حالة التقيد بالاعتبارات السابقة، يمكن زيادة تعزيز اللجان الحالية.

نيوزيلندا

1- تدرك نيوزيلندا أن إصلاح هيكل لجان الدستور الغذائي يعد أحد القضايا المعلقة الرئيسية الناشئة عن التقييم المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ونحن نشرك في الشعور بالقلق العام إزاء وجود لجان كثيرة جداً تابعة لهيئة الدستور الغذائي وعقد الكثير جداً من الاجتماعات. إذ أن كثرة عدد اللجان وأفرقة المهام ومجموعات العمل واقتران ذلك بزيادة تكثيف برنامج عمل الهيئة تمثل تحديات جسام أمام الأعضاء وأمانة الهيئة. ونحن نوافق على أن الإصلاحات التي كان ينبغي إدخالها في هذا الشأن تأخرت كثيراً، ونشارك في الإحساس بالقلق الذي أعربت عنه اللجنة التنفيذية في دورتها الستين.

2- والاقتراحات الواردة بالجزء الثاني بالوثيقة ALINORM 08/31/9C مثيرة للاهتمام وجديرة بإخضاعها لمزيد من التحليل من حيث جوانبها العملية، وكفاءتها وآثارها على الحكومات الأعضاء. وتود نيوزيلندا أيضاً أن تؤكد أن أي إصلاحات يراد إدخالها على الهياكل ينبغي أيضاً تقييمها جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى التي أجرتها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في السنوات الأخيرة للترويج لعملية الاستعراض النقدية للأعمال الجديدة والإسراع بعمليات وضع المواصفات واعتمادها لتحديد ما إذا كانت تضيف قيمة للهدف العام وهو تحسين كفاءة واستجابة الهيئة باعتبارها إحدى الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير.

3- وتلاحظ نيوزيلندا الاقتراح الخاص بدمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، واللجنة المعنية بصحة اللحوم وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات، وإنشاء لجنة

مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية. ونحن نعتقد أن هذا التجميع أمر منطقي يستحق مزيداً من الدراسة كي يمكن إجراء تقييم أفضل لنطاق عمل الجهاز الجديد بعد توسيع نطاق عمله وتأثير دمج ثلاث مجالات نوعية من الخبرات، رغم ترابطها، تحت لجنة واحدة شاملة. وسوف تكون لذلك آثار على البلدان الأعضاء من حيث التمثيل وكذلك على المسؤوليات التي تقع على البلد المضيف.

4- كذلك ترى نيوزيلندا أن اقتراح دمج أعمال العديد من اللجان السلعية في لجنة جديدة تكون مختصة بالمنتجات النباتية المصنعة ربما تترتب عليه آثار واسعة، ولذلك فإنه يستحق المزيد من الدراسة. ونلاحظ أن كثيراً من اللجان المقترحة تجميعها إما مؤجلة أو لم يعد لها وجود. وقد يكون من المهم هنا أيضاً إجراء تحليل تفصيلي لبرنامج العمل الحالي والمستقبل في كل مجال من مجالات الموضوعات وتقييم الآثار العملية لدمج عدد من اللجان في لجنة واحدة.

5- وباختصار، تؤيد نيوزيلندا، من حيث المبدأ، الإصلاحات المبينة في الجزء الثاني من الوثيقة 07/30/9C، وإن كانت تعتقد أن من الضروري إجراء تحليل تفصيلي للاقتراحات ومقارنتها بمعايير الكفاءة التشغيلية والآثار التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة للحكومات المضيفة والأعضاء من حيث تدبير الموارد، وإدارة العمل والتمثيل في الدورات، للمساعدة في اتخاذ قرار.

6- وأخيراً، تود نيوزيلندا أن تشير إلى أن الإصلاح الهيكلي أمر مهم لمعالجة بعض جوانب القلق فيما يتعلق بازدهام جدول اجتماعات الهيئة، وإن كنا نعتقد أن من الأمور التي لا تقل عن ذلك في أهميتها مواصلة إجراء الاستعراض النقدي لاقتراحات العمل الجديدة وضمان تقدم العمل في الوقت المناسب وبسرعة. ويعد ذلك ذا أهمية خاصة من حيث الأعمال التي تتولاها الهيئة في ما يتصل بالسلع.

سويسرا

يسر سويسرا أن تقدم التعليقات التالية رداً على ما جاء في الجزء الثاني من الوثيقة ALINORM 07/30/9C، وخصوصاً في ما يتصل بالفقرة 19.

(ج) ينبغي من وجهة نظرنا عدم النظر في دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع اللجنة المعنية بالسكر و/أو اللجنة المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولا لعدم وجود أساس مشترك سواء في ما يتعلق بطبيعة الأغذية أو بالجانب التجاري أو الخلفية العلمية.

(د) لا تؤيد سويسرا دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بنظافة الأغذية. ونرى أن عبء عمل اللجنتين من الكبر بحيث لا يمكن الجمع بينهما في لجنة واحدة.

(هـ) نرى أن من المعقول دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم مع اللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات، وإنشاء لجنة مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية، لأن المهام التي تقوم بها هذه الأجهزة يوجد بينها ترابط قوي.

(و) ترى سويسرا أن من غير العملي دمج اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل). فقد أبلى فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر بلاءً حسناً بوضع مواصفات في إطار زمني قصير جداً بفضل هيكل فريق المهام. وينطوي دمج اللجنتين على مخاطر إعادة فتح المناقشات الخاصة بمواصفات عصائر ورحيق الفواكه.

(ز) وتود سويسرا أن تشير إلى أن اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة أمامها أعباء عمل ثقيلة وأن الكثير من المشاريع جاري تنفيذها في الوقت الحاضر. ونقل بعض الاختصاصات من اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة (مثل الجوزيات) إلى اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة لا يحل مشكلة تحقيق التوازن، فضلاً عن جوانب التآزر التي يمكن الاستفادة منها. ونحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى الإبقاء على الأعمال المتصلة بالفواكه والخضر المجففة ضمن اختصاصات اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة.

الولايات المتحدة الأمريكية

الاقتراح 6: النظر في دمج اللجان القائمة أو حلها

ترحب الولايات المتحدة، باعتبارها البلد المضيف لثلاثة أجهزة فرعية تابعة لهيئة الدستور الغذائي، بالإضافة إلى لجنة رابعة اجتماعاتها مؤجلة في الوقت الحاضر، بفرصة تقديم تعليقات بشأن دمج أو حل اللجان الحالية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. ونحن نوافق على أن من الضروري استعراض هيكل واختصاصات اللجان وأفرقة المهام المنبثقة عن هيئة الدستور الغذائي لضمان قيام الهيئة بعملها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وتقدر الولايات المتحدة العمل الجاد والتفكير الخلاق الذي قامت به الأمانة في تحليل أعمال اللجان والأساس المنطقي الذي تقوم عليه الخيارات الواردة في الاقتراح 6.

وسوف تتناول الولايات المتحدة هذه الخيارات بالترتيب المعروضة به في الفقرة 19:

(أ) دمج لجان الدستور الغذائي المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية، والسكر، والبروتينات النباتية، وإنشاء لجنة مختصة بالحبوب، والبقول والحبوب البقولية وبعض الأغذية الأخرى المستخلصة من النباتات.

(ب) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكر ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمنتجات الكاكاو والشوكولا، وإنشاء لجنة مختصة بالسكر، والعسل، ومنتجات الكاكاو والشوكولا.

توافق الولايات المتحدة بشكل مؤقت على الخيارين (أ) و(ب)، انتظراً لنتائج المشروع الاستطلاعي الذي سيُنفذ فيه أحد هذين الخيارين. ونوصي بأن يشمل هذا المشروع إعادة النظر في الخيار (أ) لمراجعته. فنتيجة للتغيرات التي استجرت في التجارة العالمية لهذه السلع، قد يكون من اللازم أن تضع اللجنة المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية مواصفات جديدة للبقول. وعندما يقترن ذلك بأن آخر تنقيح للمواصفات جرى في نطاق سلطة تلك اللجنة كان في 1995، يصبح من المرجح أن يعاد تنشيط هذه اللجنة المؤجلة إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضاً

من أن هذين العاملين قد يتطلبان من اللجنة المدمجة القيام بأعمال جديدة مبركة. ولذلك، نعتقد أن اختصاصات اللجنة المدمجة في إطار الخيار (أ) يجب ألا تشمل المواصفات الخاصة بالسكر.

(ج) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع بعض أو كل اللجان المشار إليها في الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، وإنشاء لجنة مختصة بالأغذية المجهزة المستخلصة من النباتات.

تشعر الولايات المتحدة بالشك في جدوى اعتماد الخيار (ج). فعلى الرغم من أننا نعتقد أن الدمج المقترح له بعض الفوائد، مثل تقليل التكاليف المالية التي تتحملها البلدان الأعضاء وأمانة الهيئة، فإننا نشعر بالقلق من أن هذا الدمج يمكن أن يؤدي إلى قيام لجنة غير قادرة على القيام بأعمالها الثقيلة مما سيتسبب في مشاكل بالنسبة للبلدان الأعضاء. أولاً، بسبب التخصصات المختلفة التي سيكون من المطلوب أن تشملها أعمال اللجنة، كما أن البلدان الأعضاء ستكون مضطرة إلى توسيع وفودها لضمان وجود تمثيل يستطيع التعامل مع قضايا السياسات والقضايا الفنية المختلفة في اجتماعات هذه اللجان. ثانياً، لأن دمج هذه اللجان سيضع اللجنة المدمجة أمام أعباء ثقيلة جداً، قد تضطرها بدورها إلى (1) عقد مزيد من الاجتماعات وزيادة وتيرة الاجتماعات، أو (2) إطالة مدة انعقاد الاجتماعات لأكثر من أسبوع عمل. ونحن نعتقد أن زيادة عدد الاجتماعات أو إطالة مدتها لأكثر من 5 أيام قد يلقي على وفود الدول الأعضاء بأعباء زائدة من حيث الموارد، وربما أيضاً الأمانة، مما يقضي على الهدف المتصور من الدمج.

(د) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بصحة اللحوم ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، وإنشاء لجنة مختصة بجميع المسائل المتصلة بالنظافة والصحة.

توافق الولايات المتحدة على هذه التوصية. ونحن نعتقد أن الاختصاصات الحالية للجنة المعنية بنظافة الأغذية تفوض اللجنة بوضع نصوص عن النظافة بالنسبة لجميع السلع، بما في ذلك صحة اللحوم، وفي الواقع يوجد بعض التداخل بين أعمال تلك اللجنتين.

(هـ) دمج اللجنة المعنية بصحة اللحوم واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، وفريق المهام المعني بتغذية الحيوانات (المنحل)، وإنشاء لجنة مختصة بالإنتاج الحيواني وسلامة الأغذية.

لا تؤيد الولايات المتحدة اعتماد هذا الخيار للأسباب الموضحة في اعتراضاتها على الخيار (ج).

(و) دمج لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل).

تؤيد الولايات المتحدة هذا الخيار لأننا نعتقد أن الخبرات اللازمة للمشاركة في اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة يمكن أيضاً أن تتعامل مع القضايا التي يتناولها فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر. ولذلك، نرى أن اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة يمكنها أن تتعامل بنجاح مع أي أعمال في المستقبل في ما يتصل بعصائر الفواكه والخضر مثل اختيار طرق التحليل اللازمة للتأكد من سلامة العصائر.

(ز) نقل اختصاصات التعامل مع الفواكه "المجففة طبيعياً" (مثل الجوزيات) من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة، إلى اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة، مع بقاء الأعمال المتصلة بالفواكه والخضر "المجففة" (مثل التمور) من اختصاص لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفواكه والخضر المصنعة.

تؤيد الولايات المتحدة هذا الخيار الذي يقضي بتوسيع اختصاصات اللجنة المعنية بالفواكه والخضر الطازجة لتشمل وضع مواصفات الفواكه والخضر التي يجري تسويقها بالشكل الذي تم حصادها عليه دون أن يجري عليها أدنى قدر من عمليات التجهيز قبل عرضها على المستهلك.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الخيارين (و) و(ز) متكاملين، وبالتالي ينبغي النظر فيهما في آن واحد. فالخيار (و) الذي يقضي بدمج اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة مع فريق المهام المعني بعصائر الفواكه والخضر (المنحل) يمثل إجراءً وجيهاً لن يؤدي إلى أي إرباك للأعمال الحالية التي تقوم بها اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة. وعلى الرغم من أننا ندرك أن هذه اللجنة قد وضعت من المواصفات الغذائية أكثر مما وضعت اللجان الأخرى وأن مازالت أمامها أعباء عمل ثقيلة، فإن اعتماد الخيار (ز) سوف يقلل من أعمال هذه اللجنة في المستقبل. كذلك نعتقد أن الممارسات الإدارية الحصرية مثل تحديد أوليات عمل اللجنة والقرارات الحصرية الخاصة بالبدء في عمل اللجنة سوف تساعد اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة على القيام بأعباء عملها بطريقة أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة المعنية بالفواكه والخضر المصنعة قد تنظر أيضاً في إلغاء المواصفات التي لا تنطبق عليها معايير هيئة الدستور الغذائي في ما يتعلق بالبدء في أعمال جديدة. وتنفيذ هذه الممارسات الإدارية المقترحة قد يقلل أيضاً من احتمال تكرار اجتماعات اللجنة أو عقد اجتماعات تتجاوز الفترة الموصى بها لكل اجتماع وهي 5 أيام.